http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1371) السنة السادسة -الاثنين (17) تشرين الثاني 2008

الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

درس جديد من تايوان: التعليم مدى الحياة

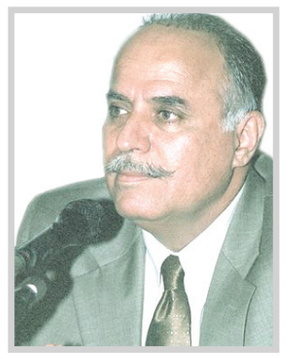

د. عبدالله المدني
البحرين

فكرة يابانية

وبطبيعة الحال، لا يمكن الزعم بأن مثل هذا المشروع هو من بنات أفكار التايوانيين، بمعنى أنه لم يسبقهم فيها أحد، وإنما ما يمكن زعمه هو أن التايوانيين امتلكوا جرأة التقليد من دون حساسية، فأخذوا الفكرة من اليابانيين مثلما دأبوا منذ عدة عقود على تقليد معظم المنتجات والابتكارات اليابانية والإضافة عليها ثم تصديرها إلى الأسواق العالمية تحت « ستيكر « ذهبي صغير يحمل عبارة « ميد إن تايوان Made in Taiwan".

عوامل مجتمعية وبيروقراطية

وطبقا لصناع القرار في تايبيه، فان ما حدا بهم إلى تدشين هذا المشروع الذي أطلقوا عليه اسم « التعليم مدى الحياة» هو أن بعض العوامل المجتمعية أو البيروقراطية قد تحول أحيانا من دون التحاق الفرد بالصفوف الدراسية، فتمنعه بالتالي من تحقيق طموحات مشروعة يخفيها بداخله.

برامج دراسية تلبي احتياجات الجميع

وهكذا – والحديث لا يزال للمسؤولين التايوانيين . فان ما أطلقوه يلبي رغبات قطاعات كبيرة من الرجال والنساء والشباب والعواجيز والمتعلمين وغير المتعلمين والمتزوجين والعزاب، والعاطلين وغير العاطلين لأنه لا يلزمهم بأوقات دراسة معينة أو صفوف دراسية محددة، ولا يجبرهم على تعلم مواد بعينها، تاركا لهم مطلق الحرية في اختيار المكان والزمان والمواد التي قد تتفاوت ما بين تعلم اللغات الحية أو وسائل المحافظة على البيئة أو رياضة اليوغا.

مؤسسات تعليمية لا تسعى الى الربحية

وللوفاء باحتياجات هذا النوع من المشاريع التعليمية، كان لا بد من إنشاء ما سمي بكليات المجتمع التي صار عددها اليوم يتجاوز ٨٧ فرعا منتشرا في كل إقليم البلاد ويتولى إدارتها مؤسسات لا تسعى إلى الربحية. علما بأن أولها افتتح في عام ١٩٩٨ وبعدد من الطلاب والطالبات لا يتجاوز الثلاثة آلاف. هذا العدد الذي ارتفع في العام الماضي إلى ٢١٠ آلاف طالب وطالبة، على الرغم من أن الكليات الجامعية التي يدرسون بها لا تمنحهم أية شهادات. وهذا أمر يجدر بنا التوقف أمامه لأنه في حد ذاته دليل على وجود نهم شديد لدى التايوانيين للمعرفة من اجل المعرفة – وليس من اجل الشهادة للتفاخر والتباهي كما يحصل عندنا – مثلهم في ذلك مثل بقية شعوب الشرق الأقصى التي تحدث معلوماتها في مجالات تخصصاتها من فترة إلى أخرى، كيلا نقول أنها تعود وتجلس في مدرجات الكليات التي تخرجت منها من خلال دورات مدفوعة الثمن، وذلك من اجل استيعاب كل جديد قد يكون اخترع أو اكتشف بعد تخرجها. ولسنا هنا بحاجة لمقارنة هذا الوضع بوضع الخريج العربي بصفة عامة والذي يعتقد أن نيله شهادة التخرج هو منتهى المطاف في مجال تخصصه، فلا يفتح بعده كتابا جديدا أو يتواصل مع كليته أو يجدد معلوماته ويضيف عليها من خلال البحث في الانترنت (في الأقل) إلا فيما ندر.

الجامعة الوطنية المفتوحة كمثال

وتعتبر الجامعة الوطنية المفتوحة في مدينة « لوجهو « الواقعة ضمن مقاطعة تايبيه نموذجا لنجاح مشروع»التعلم مدى الحياة» فهو يقدم برامج تعليمية مرنة من ناحيتي المكان والزمان، كما أنها توفر تلقي الكورسات المقررة من خلال الراديو والتلفزيون و الانترنت. وربما بسبب هذه الميزات مجتمعة وصل عدد طلبتها في العام الدراسي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ إلى ١٦٣٠٠ طالب وطالبة.

جامعة كاوسيونغ كمثال آخر

الجامعة الأخرى التي يجب التنويه بها في هذا السياق هي جامعة « كاوسيونغ « المفتوحة في جنوب تايوان والتي بلغ عدد طلبتها في العام الدراسي المشار إليه سابقا نحو ١٥٥٠٠ طالب وطالبة، لكنها برغم هذا العدد الهائل من الملتحقين بها، وبرغم تفاوت أعمارهم ما بين ٢٥ و ٦٤ عاما ، وبالتالي اختلاف مطالبهم وظروفهم، استطاعت أن توفر للجميع فرصا تعليمية ممتازة وفق أرقى النظم وأحدثها بشهادة اليابانيين.

الأبناء والآباء والأمهات في صفوف واحدة

ومع تبني هذه الجامعات المفتوحة لوسائل المعرفة التكنولوجية الحديثة وتوفير وسائطها التي تعتبر تايوان إحدى الدول الرائدة في صناعتها، فإنها بدأت في اجتذاب الشباب وصغار السن إليها بحيث قد يجد الأب أو الأم نفسيهما جالسين إلى جوار ابنهما أو ابنتهما في الصف الدراسي ذاته. هذا على الرغم من أن الهدف الأساسي من تأسيسها كان موجها نحو البالغين ممن دخلوا مجال العمل دون امتلاك الخبرة أو الدراسة اللازمتين، ثم أرادوا اكتساب ما يستعينون به على تطوير أعمالهم، أو كان موجها نحو أولئك الطامحين إلى امتلاك ثقافة تعينهم على اجتياز امتحانات القبول في المؤسسات الأكاديمية العليا. وليس أدل على صحة هذا الزعم من أن أكثر من ٢٠ بالمئة من طلبة الجامعة الوطنية المفتوحة التي اشرنا إليها في مقدمة المقال يصفون أنفسهم برجال الأعمال من ذوي الخبرة المحتاجة إلى الصقل عبر التعليم الجامعي، أو بالمواطنين الذين اضطروا إلى الانقطاع عن الدراسة لسبب ما أثناء مشوار حياتهم.

عدد غير متوقع من الراغبين في الالتحاق بهذا النوع من التعليم

وبطبيعة الحال ، وضع هذا التطور على كاهل الجامعات المفتوحة أعباء جديدة في صورة وضع برامج تلبي الاحتياجات التي لم تكن منظورة أو متوقعة. فعلى سبيل المثال اللاحصري فوجئت السلطات التعليمية التايوانية في العام الدراسي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ بأن عدد المسجلين في صفوف التعليم مدى الحياة قد تجاوز ٢٨ ألف طالب وطالبة، وأن نصف هذا العدد تقريبا هم من زوجات المواطنين التايوانيين اللواتي قدمن من البر الصيني أو من دول جنوب شرق آسيا ويرغبن في تعلم المهارات اللغوية أو تعلم المزيد عن تاريخ تايوان وثقافتها كي يربين أطفالهن تربية وطنية جيدة. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن عدد هؤلاء في ازدياد، وينتظر أن يصل إلى نحو نصف مليون ما بين أزواج لمواطنات أو زوجات لمواطنين تايوانيين في السنوات القليلة القادمة، فان وزارة التعليم في تايوان مطالبة بالمزيد من الإنفاق والجهد.

الحاجة المستمرة لتقييم برامج التعليم مدى الحياة

ويقول « تشو نان شيان « مدير دائرة علم الاجتماع في وزارة التعليم التايوانية أن من أهم المشاكل التي تواجه بلاده في تطبيق برنامج «التعليم مدى الحياة» هو الحاجة المستمرة لتقييمه بسبب تغير الظروف في بلد يشهد ارتفاعا في معدلات الأعمار (عدد الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة يزيدون بمعدل ٤٠٠ شخص كل عام كنتيجة للرعاية الصحية المتقدمة والضمان الصحي).

عبارة مطاطية

ويضيف المسؤول التايواني قائلا: « أن عبارة تعليم الكبار أو البالغين أو عبارة التعليم مدى الحياة صارت في السنوات الأخيرة تستخدم للإشارة إلى أشياء مختلفة بحيث صارت مطاطية، لكنها تشترك في قاعدتين: الأولى هي قانون التربية الاجتماعية الذي وضع في عام ١٩٥٣ أي بعد أربعة أعوام من سقوط نظام الكومينتانغ وهروب زعيمه الماريشال تشيانغ كاي تشيك إلى جزيرة فورموزا لتأسيس دولة تايوان بدعم من الأمريكيين وحلفائهم في الغرب والشرق الأقصى، والثانية هي برنامج الخدمات التعليمية طويلة الأجل الذي دشن في عام ١٩٩٦ واستهدف قطاعات واسعة من المواطنين تحت يافطة إصلاح التعليم وتطويره وإتاحته للجميع في المنزل و مواقع العمل وأثناء فترات الراحة والعطلات، مع إعطاء الأولوية لسكان البلاد الأصليين أو لمن هم في قاع المجتمع من ذوي الدخول المحدودة أو أصحاب العاهات المستديمة.

سياسات الكومينتانغ التربوية في البر الصيني وتايوان

والمعروف أن سياسات الكومينتانغ التربوية بدأت في البر الصيني في مطلع القرن العشرين وشملت محو الامية والتدريب المهني ونشر المعرفة في صفوف الجماهير، وذلك من خلال المؤسسات الرسمية وموظفي الدولة وقادة الرأي والإعلام والأكاديميين. وحينما وصل الكومينتانغ إلى فورموزا نقل معه هذه السياسات لتشهد الفترة ما بين عقدي الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي ثورة تربوية حقيقية عززتها مشاعر الانتماء القومي وضرورة التميز عن البر الصيني هوية ونظاما ونهضة، وكان من ثمارها أن تقلصت نسبة الأمية في صفوف المواطنين إلى ٤ بالمئة لتصبح تايوان إحدى الدول الآسيوية الرائدة في مجال مكافحة الأمية.

البصمات اليابانية

لكن هذه الثورة استعارت الكثير من صفات الثورة التربوية في اليابان التي كانت قد استعمرت تايوان ما بين ١٨٩٥ و ١٩٤٥ وتركت بصمات واضحة على سياساتها التعليمية وأساليب حياتها الثقافية من تلك التي لا تزال ماثلة إلى اليوم ومنعكسة في النظريات والبرامج التعليمية على المستويين المحلي والقومي وتضمين التربية الاجتماعية أشياء مثل المراكز الثقافية والمكتبات العامة والمتاحف الرسمية وقاعات الفنون والعلوم الطبيعية ومراكز الجمباز والباليه ومؤسسات الترفيه عن الأطفال والمراهقين وإرشادهم.

ماذا يحدث في مقابل هذا في مجتمعاتنا العربية؟

وجملة القول أن هذا يحدث في الوقت الذي يشغل فيه البعض مجتمعاتنا بأمور من قبيل تحريم الزلابية وبوفيهات الطعام في الفنادق أو الانشغال بمسألة ضرب الزوجات أو ببحث منع كرة الطائرة الشاطئية أو استحضار خلافات مذهبية مضى عليها أكثر من ألف عام.

> شرعت تايوان الصغيرة التي لا يزيد مساحتها عن ٣٦٠ ألف كيلومتر مربع ولا يزيد سكانها عن ٢٢ مليون نسمة منذ عدة سنوات في ما يمكن وصفه بمشروع رائد لإشاعة التعليم وتوفيره للجميع من دون اشتراطات معينة أو مسبقة تتعلق بالسن أو بالمستويين الأكاديمي و الوظيفي، وذلك ليس فقط من منطلق أن التعليم حق أساسي مقدس للجميع ووسيلة من وسائل الاستنارة والإبداع وتنشيط الذهن والتواصل الإنساني مثلما قررت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو)، وإنما أيضا من منطلق أن إزالة العقبات التقليدية وغير التقليدية من أمام الساعين إلى رفع مستوياتهم الأكاديمية أو الباحثين عن مجالات عمل جديدة أو الراغبين في تحديث معلوماتهم في مجالات تخصصهم أمر يعود على البلاد بمنافع عظيمة وبما يجعل تايوان في مقدمة الأمم الناهضة في هذا العصر المتسم بثورة الاتصالات وصناعة المعرفة كمحددين رئيسيين للنجاح والتفوق.

الاهداف السياسية وراء تفاقم مشكلة الفساد

علي جابر

الفساد أنواع وأشكال.. فكل أستغلال لموقع أو منصب ويتحقق عبر كسب مادي أو معنوي يدخل في خانة الفساد من أحد أبوابه فهناك باب يفضي الى ترقية أو منصب أكبر وقد يتبع ذلك الاصول أو السيطرة على منافذ تؤدي الى منافع ماديه.. وأذا ما أقتصرت الترقية على المنصب فقط أو تعدت الى الامساك بالمنافذ المادية فهي فساد في الحالتين على الرغم من أن الحالة الثانية قد يعدها البعض أنشغالاً واهتماماً بالمركز والنفوذ الاجتماعي لاغير.. مثل هذا الفساد موجود في كل العالم حتى المتحضر منه ومعالجته لاتبدو أمرا عسيرا فالموظف الذي يمد يده للمواطن لقبض ثمن خدمة ينال ثمنها آخر الشهر من الدولة يمكن إحالته الى القضاء ومحاسبته وتجريمه على وفق القانون وينتهي أمر الفساد في الموضع الذي كان يشغله أي أن الفساد اذا كان متعلقا بسلوك أفراد فيمكن معالجته بالمراقبة والمحاسبة من جهات تابعة للدولة لاتعمل كيف ما أتفق أنما تستند للقانون المفعل أصلا لحالات الفساد هذه لكن هناك فساد ينحو في بعض أو معظم الدول التي تحكم من أنظمة شمولية مستبدة تبيح كل تجاوز وأستغلال للمال العام مادام الفاعلون محسوبين على هذه الأنظمه سواء من داخل الاجهزة التنفيذية أم الذين ينفذون المؤسسات خاصة تمارس نشاطا تجاريا وأقتصاديا مع مؤسسات الدولة وهم غالبا على علاقه بشبكة الفساد من داخل الدولة يقدمون الرشا للموظفين بينما يسهل هؤلاءلهم العقود والعطاءات .. هذا الفساد أخطر الانواع وهو لايعدم الاليات لخبرته بسبب تغلغله العميق في المؤسسات هذا النوع تعضده أشكال أخرى وهو المستشري في الدولة العراقية وربما الاشكال المضافة الأخرى أكثر خطورة ذلك انها تعمل على وفق منهج يتجاوز مصالح الشخصيه الى ستراتيجية هدفها إدامة التخريب الهائل الذي حصل فيى هيكلية الدولة فهي مجموعات سياسية في المقام الاول كانت متنفذة في الاجهزة المشرفة على مرافق الدولة وتمتلك خبرة عاليه في المفاصل الاقتصادية وعجلة تقدمها وقياس درجة تأثيرها واضح من عجز أجراءات الدولة في التصدي لها ومعالجة إشكالاتها أذن هذا فساد إداري واقتصادي يدعمه هدف سياسي يجعل الجهات الفاعلة في آليات الفساد تركز على ترسيخه وتثبيته وصولا الى تركيع الحكومة وإفشالها بعد سلبها أهم أدوات القوة وهو الأقتصاد فضلا عما يجذبه من دمار في حياة الناس ومعيشتهم ومستوى الخد مات المقدمة لهم .. وبما أن هذا الفساد سياسي و أقتصادي فهو يكسب أعدادا أكبر من المفسدين منهم من يزعم أنه معارض للدولة الحالية ومنهم من هو مستعد لان يكون فاسداً مع أي نظام لمصلحته الشخصية وهكذا تتسع الدائرة مع أنعدام أي فرصة لإيقاف الفساد تمهيدا للقضاء عليه.. هذا الواقع يؤشر أن قضية الفساد شائكة ومعقدة وبعيدة عن الحل الذي يؤتي أكله بسرعة إنما يجب ان تكون الخطط سياسية من قبل ان تكون عمليات جراحية أقتصادية تعمل بحكمة وصبر داخل منظومة الفساد لتفككها وتوهم مراكز القوى داخلها .. تلك القوى التي تبدو الان أكثر تنظيماً من مؤسسات الدولة نفسها.

دور المنظومة التعليمية في تنمية قيم المـواطنة والتفوق العلمي

٢-٢

الدكتور ثامر كامل محمد
باحث أكاديمي

> يعد شباب أي أمة بمثابة أحد المدخلات الرئيسية في دراسة مركز ثقلها الحضاري، وهو من زاوية أخرى أحد الدعائم في بنية الرصيد الستراتيجية لحركة التنمية فيها. ومن ثم فإن حسابات معدل الانطلاقة الحقيقية لأي مجتمع من المجتمعات تبنى على أساس الزيادة في هذا الرصيد وحسن توظيفه على المستوى المأمول.

ثالثاً: تحديات المواطنة والتفوق العلمي

لعل من أخطر العوامل التي تؤثر سلباً في الشعور الوطني وقيم المواطنة، هو الواقع الحالي لتنامي سياسات الإعلام في عصر العولمة. فقد تأثرت بعض عناصر الهوية الوطنية مابين رفض النمط الحضاري الغربي شكلاً ومضموناً، والحوار مع الغرب والاستفادة من تجاربه، وتبني النموذج الغربي مدخلاً لحل مشكلات الواقع وضمان تطوره. ونظراً لإشكالية الهوية الوطنية في ظل تنامي فكر العولمة والتيارات الداعمة لها، برزت الحاجة إلى مهام تربوية جديدة بما يعزز فكرة المواطنة التفوق العلمي مدخلاً لتأكيد عوامل التضامن المجتمعي في مواجهة مشكلاته، ذلك أن المدخل الأساس في تنمية قيم المواطنة والتفوق العلمي هو الذي يؤكد دور الجامعة في إكساب طلابها "ثقافة المواطنةCulture of Citizenship" والتي تعنى بالتكوين التجميعي والبنائي "Formative and Summative" للحقوق والواجبات بما يحدد مسؤوليات الأفراد في مجتمعاتهم. وعلى ذلك فإن دور الجامعة في التربية من أجل المواطنة والتفوق العلمي يهدف إلى تزويد الطلبة بالمعارف المختلفة ما يمكنهم من المشاركة في لعب الدور على المستوى الوطني، فضلاً عن إكسابهم الرؤية العالمية الحاكمة لحركة الأحداث والمتغيرات في قضايا مجتمعاتهم أو القضايا العالمية بصورة كلية. وإن محاولة الحديث عن المواطنة والتفوق العلمي في عصر العولمة تتطلب أولاً: الوعي بطبيعة العلاقة بين المواطنة والمخزون الوطني القيمي والحضاري، ليأتي الفعل الوطني في مستوى الحوار المتكافئ مع الآخر الأجنبي. وثانياً: الوعي بعلاقات كل من الموقع والمكانة في الشخصية الوطنية، وصناعة التكامل الوطني لدعم المكانة الوطنية، والارتقاء بالمستوى العلمي.

فالمواطنة تنظر إلى تاريخها وهويتها ومكانتها كمرجعية تحدد لها الطريقة التي يمكن أن تتفاعل بها مع أحداث التطور في العالم. لذا ينبغي التركيز على أهمية تجديد الثقافة الوطنية بأفق إنساني ديمقراطي وبتعزيز الانتماء إلى الذات والانفتاح على العصر، وذلك بإعادة بناء الثقافة الوطنية من داخلها، وربطها بهموم الشعب واعتمادها أداة للحوار الحضاري وفي مواجهة ظاهرة عولمة الثقافة. ولاشك أن وجود تراث حضاري وطني وعربي عريض تداخلت فيه الحضارات المختلفة، يمثل مرجعية فكرية راسخة لدى الشباب الجامعي لتحديد نمط السلوك الاجتماعي وسلم الأولويات القيمي للفكر الوطني بأبعاده العلمية والاجتماعية والثقافية. وهذا التراث يمثل أحد العناصر المكونة لـ "بنية المواطنة"، بما يعزز مفهوم الأصالة والانتماء.

رابعاً: دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة والتفوق العلمي لدى طلابها

تهدف التنمية الوطنية الشاملة للشباب الجامعي إلى تنمية وعي الشباب بمتطلبات المشاركة الايجابية في بناء "المشروع الوطني لعراق المستقبل". "والتربية من أجل المواطنة والتفوق العلمي" تقوم على أساس إعداد الناشئين والشباب للدخول في الحياة العملية للمجتمع بإكسابهم المعارف والمفاهيم والاتجاهات والمهارات السلوكية اللازمة لتنمية مشاركتهم في البيئة التعليمية، بما يمكنهم من دعم الاتجاه الوطني للتنمية ومساندته. إنها العملية التي تستهدف إعداد الشباب الجامعي لمواجهة المشكلات واتخاذ القرارات كمواطنين بمساعدة كل منهم على تنمية قدراته على التطور والتفوق العلمي، وعلى التعبير عن اتجاهاتهم والوصول إلى حلول للمشكلات الاجتماعية والتحديات المعاصرة التي تعوق مسيرة التنمية والتقدم. بمعنى استيعاب الواقع والتفاعل مع إشكالياته بطريقة موضوعية، وبما يتيح لهم اتجاهاً ايجابياً نحو المشاركة إضافة إلى حسن رعاية النخبة منهم وإعدادهم لتحمل مسؤوليات القيادة والعمل الوطني. وقيم المواطنة والتفوق العلمي لدى الشباب الجامعي تعد بمثابة "قوة المناعة في الجسم الاجتماعي" من حيث انتماؤه وجهده وعمله ووعيه بإمكانات الحاضر والمستقبل. وعلى ضوء ذلك فإن الجامعة المعاصرة تعلو فوق جزئيات مناهجها وأنشطتها اليومية لتدرك المنظور الكلي لرسالتها، أي البعد الوطني والقيمي في رسالة الجامعة فضلاً عن دور الجامعة في خدمة التقدم العلمي والتكنولوجي. ومن أهم الفضائل المدنية التي ينبغي أن تحرص مؤسسات التربية والتعليم العالي على تنميتها: الانضباط Self-discipline، والكياسة والمرونة Civility، والتسامح Tolerance، والتقدير الكامل لشرف العطاء Respect for the Worth and Dignity في خدمة المجتمع والمصلحة الوطنية.

وتعد المنظومة التعليمية والجامعة تحديداً بمثابة البيئة الملائمة والحاضن النشط لتنمية قيم الانتماء الوطني والتفوق العلمي، من خلال ما توفره للطلاب من مستلزمات علمية وتقنية حديثة وثقافة واعية وصحيحة حول مفاهيم الديمقراطية والعدالة والمساواة والتحديث، والإطلاع على تجارب الأمم التي قطعت شوطاً في التقدم العلمي والاجتماعي والاقتصادي. وفضلاً عن ذلك فإن الشباب الجامعي باعتبارهم ينتمون إلى نظام تعليمي معين، ويتهيأون لشغل مكانة اجتماعية معينة تفرض عليهم إدراكاً أكبر لمختلف ما يحدث في المجتمع المحيط بهم، ومن ثم فإن البيئة الثقافية للطالب الجامعي إضافة إلى الشعور بالذات من خلال مكانة يتطلع إليها، تشكل عاملاً مهماً في تحديد مسؤوليات التعليم العالي في تنمية قيم المواطنة والتفوق العلمي. مما يعني اعتبار كفاءة الفهم عنصراً رئيسياً في تكوين المواطنة. وهناك بعد آخر في كفاءة المواطنة هو القيم الإجرائية Procedural Values المرتبطة بالثقافة السياسية Political Literacy، تلك القيم التي تربط بين مفاهيم السياسة Political Concepts والتفكير حول الهوية Thinking a bout Identity ، وهذا ما يشير بوضوح إلى أن استراتيجيات تنمية قيم المواطنة لابد وأن تستند إلى مرجعية الهوية المميزة للمجتمع، حيث إن قيم المواطنة هي أساس الانتماء للهوية.

ونظراً لأهمية كفاءة الفهم Competency of Understanding في تكوين المواطنة النشطة، وتنمية القيم، يمكن تحديد ثلاثة مداخل أساسية لتنمية قيم المواطنة والتفوق العلمي لدى الشباب الجامعي، تقوم على كفاءة التفكير المبني على توليد البدائل، وكفاءة الأداء، والرغبة الحقيقية في التفوق العلمي، ومسؤولية النتائج المتحققة، وفعالية الحياة المجتمعية والجامعية على وجه الخصوص، وتمايز المكانة. وتتضح مسؤوليات الجامعة من خلال القدرة على تحويل قيم المخزون الحضاري إلى أطر حاكمة لتقديرات العقل حول غايات العمل الوطني، ليأتي الفعل الجديد في تواصل مع عوامل القوة في تاريخه، مع مراعاة واقع التغيرات العلمية والإنسانية المعاصرة وشروط التفاعل معها، ومن ثم تتجه الإرادة المجتمعية في كليتها لبناء المجتمع والمحافظة على قيمه الأساسية السياسية والأمنية، ودعم مكانته في عالم الغد. فالجامعة بكل ما فيها من طلاب، وهيئة تدريس، ومناهج دراسية، وأنشطة طلابية، تشكل وضعاً مميزاً لمناخ تعمل كل موجهاته لتنمية الخصائص العلمية والإنسانية للحياة في عالم شامل. ومن المهم لمجتمع التعليم العالي Higher Education Community أن يكون هناك مجالٌ للتفكير لتنمية مهارات الأجيال الجديدة Next Generation وإعدادها كنماذج للمواطنين القادة Citizen Leaders. لذا فمن مهام منظومة التعليم العالي إيجاد أفضل السبل لتنمية الدافعية لضمان المرونة في "كيفية العمل على توجيه الطلاب في مجال الحقوق المدنية والمواطنة"، من خلال بناء منافسة علمية ومنافسة مدنية، وأن يتم التأكيد على أدوارهم وتعليمهم إياها كمواطنين لهم قيمتهم. كما إن الجامعة تستطيع أن تنمي لدى الطلاب المهارات العلميةScientific Skills والمهارات المدنية Civic Skills وأن تنظم في برامجها ما يمكن الطلاب من معايشة الحياة العلمية والمدنية، هذا فضلاً عن إن المناخ الجامعي أو مجتمع الجامعة وما يشتمل عليه يمكن أن يشكل منظومة "روح وعمل" يتضح من خلالها معنى المواطنة Citizenship والمجتمع المدني Civic Community. الأمر الذي يفضي إلى تحقيق التجانس والانسجام داخل بيئة المنظومة التعليمية، وغرس الشعور بالتفوق وبالولاء والانتماء للمجتمع، وإيجاد إحساس مشترك بالتضامن والهوية الوطنية. إنه المعنى الذي يشير إلى توحد الإرادة الفردية مع الإرادة المجتمعية تجاه قضايا المجتمع: واقعه وتقدمه ومستقبله ومصيره. وتعزيز قدرات الأمن الوطني. ويمكن أن يسهم الحرم الجامعي Campus في تنمية روح جماعية ورؤية موحدة في التفاعل وتقييم الخبرات التي يمتلكها الطلاب، وأن يخلق في نفوسهم معاني وطنية جامعة لإرادتهم واتجاهاتهم. وأن ينمي لديهم الرؤية Prospect التي من خلالها تتضح علاقات الاتصال والانفصال مع طبيعة الحياة العامة. وتقديم المداخل المعرفية لتوضيح القنوات الشرعية التي تحدد سمات المواطنة والتفوق العلمي ومسؤولياتها في المجتمع.

خلاصة القول هي إن الجامعة المعاصرة لم تعد مجرد مجتمع أكاديمي تعول عليه المجتمعات أهمية تعليمية وبحثية فحسب، على الرغم من الأهمية المحورية التي ينطوي عليها ذلك، بل هناك أدوار أخرى للجامعة اليوم يمكن إدراكها في ضوء الحقائق التالية:

١. إن الجامعات كانت وستظل إحدى الأدوات الرئيسية للنظم السياسية في انتقاء الصفوة المستقبلية وتدريبها وإعدادها.

٢. إن الجامعة باعتبارها أحدى المؤسسات رائدة التحديث في المجتمع، تمتلك من الإمكانات ما يجعلها تحتل المكانة المحورية بين أهم وسائل تقديم المعرفة العلمية وتغيير الثقافة السياسية للمجتمع وتنميتها وتجديدها.

٣. إن الجامعة تضطلع بإعداد أكثر فئات المجتمع فاعلية وقدرة على الحركة، وهم الشباب المتعلم بما يملكونه من مهارات وقدرات، وبما لديهم من قيم واتجاهات، ومن ثم تعاظم الدور الذي يمكن أن يلعبوه في المجتمع وفي بناء العراق.

وعلى هذا فإن تنمية قيم المواطنة والتفوق العلمي لدى الشباب الجامعي تستند إلى مسؤوليات الجامعة في تكوين قناعات عقلية ووجدانية بالأهداف الوطنية والمصالح الأساسية للدولة، فذلك هو المدخل الرئيسي لتحقيق أمنها الوطني، وأمن التنمية فيها. وهنا يشعر الطالب الجامعي بواجباته تجاه البيئة التعليمية وتجاه وطنه، ومسؤولياته تجاه قضاياه ومشكلاته، حيث يتنامى لديه الشعور بأمن وجوده بما يشتمل عليه من الكفاءة وتحقيق الذات تحت مظلة الوطن، وهذا الشعور هو الدافع لإرادة العمل الوطني والمعزز لبنية الأمن الوطني.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com